

المقدمة

بات مؤكداً أن النمو الديموغرافي (la croissance démographique) المرتفع في العالم يشكل عبئا ثقيلا لا يستهان به على وتيرة التنمية الاقتصادية (le développement économique) وبالتالي، مصدر ضغط وتوتر على الاقتصاد وجميع المرافق الاجتماعية، بفعل آثاره السلبية، والعالم اليوم يقف على دربين متوازنين، فالعالم المصنع والذي تتوفر لديه كل الإمكانيات المعيشية العصرية يشتكي من انخفاض نسبة المواليد لديه ما جعله يخاف من الانقراض، بينما في الجهة المقابلة يقف العالم الثالث (le tiers monde) الذي هو في طريق النمو، والذي يتلقى جزءا كبيرا من موارده المعيشية عن طريق الاستيراد، يشتكي من الانفجار الديموغرافي مما يجعله يتوجس الخوف من المستقبل ومزالقه المجهولة.

ويجب أن نعترف بأن الزيادة السكانية في دول العالم تدفعنا للتأمل برهة. حيث يبلغ عدد سكان العالم اليوم حوالي ستة مليارات نسمة. ومن المتوقع أن تظل الزيادة السنوية خلال الخمسة عشر عاما القادمة أكثر قليلا من (80) مليون نسمة (أي مليار نسمة كل 12-13 سنة)، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة قد يصل عدد سكان العالم سنة (2050م) إلى ما يتراوح بين (7,7) و (11,2) مليار نسمة، وبالتالي، فالفجوة لا تزال بعيدة، وغير متوازنة ومنسجمة بين وتيرة النمو الاقتصادي (le développement économique) والنمو الديموغرافي.

لقد أصبح من الأهمية بمكان، أن التخطيط للتنمية مدعو إلى الاهتمام بكل الضغوط المادية والمالية والبشرية التي تعترضه، وبالتالي، مدعو إلى الاهتمام بصفة أولية

بالسكان أنفسهم، بالتحكم في الثوابت الجوهريّة التي يتحلون بها سواء في صورتها الراهنة أو في الصور التي يأخذونها في التطور المستقبلي على المدى المتوسط والبعيد. وبدون موارد، يمكن القول بأن النسبة المرتفعة من النمو الديموغرافي المسجلة في العالم تشكل بكل تأكيد إحدى المصادر الرئيسيّة للتوترات حيث إنّها كانت السبب في الضغوط المستمرة على النظام الاقتصادي المتمثل في تسديد المطالب من الموارد والخدمات.

صحيح أن التوترات التي قد تعرفها دول العالم الثالث (le tiers monde) لا ترجع إلى النسبة المرتفعة للنمو الديموغرافي في حد ذاتها، إذ نجد مصدرها كذلك في أسباب أخرى هيكلية ووظيفية، ولكن هذا لا يمنع من أن النمو الديموغرافي يشكل بما لا ريب فيه عبئا ثقيلا ومباشرا على وتيرة تنمية اقتصاديات العالم الثالث (le tiers monde)، والتي يمكن أن تكون ثمارها بعد فترة من الزمن رهينة له.

ولعل في مقدمة الآثار السلبية للتزايد الديموغرافي هو تزايد مداخيل العائلات، فإن استهلاك المواد الغذائية سوف يعرف في الفترة القادمة تغيرات كبيرة سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف لدول العالم الثالث (le tiers monde). إن الولايات المتحدة وكندا يغطيان وحدهما (90%) من السوق الدولية من القمح الصلب محتلين بذلك موقعا احتكاريًا يمكنهما من ممارسة سلطة اقتصادية وسياسية، وفي عالم يتسم بعدم الاستقرار، وتشكل الأزمة الاقتصادية والجوع عبر العالم الثالث (le tiers monde) عوامل لتوتر خطير، فهذه العوامل البالغة الخطورة ينبغي أن تكون درسا للدول النامية، وأن تدفعه حاصة بعد فشل التنمية تحت إشراف

الأمم المتحدة، واستمرار لعبة شد الحبل بين الشمال والجنوب تتطلب من دول العالم الثالث (le tiers monde) تكيفها مع راهنية العصر واعتمادها على مبدأ الاعتماد على النفس، وتكثيف التعاون جنوب-جنوب.

وإذا استمرت المعدلات السكانية المرتفعة على حالتها، فإن عدد سكان العالم حسب تقديرات المحللين التابعين للأمم المتحدة في توقعاتهم على المدى المتوسط أن يزيد سكان العالم إلى ما يتراوح بين عشرة وأحد عشر مليارا أي بزيادة على عدد سكان الكرة الأرضية في الوقت الراهن أي يقل قليلا عن ستة مليارات.

إن العالم لا يزال خطه البياني الديموغرافي في تصاعد مستمر. ويتزايد بمعدلات قياسية، فنحن نزيد بما يساوي عدد سكان مدينة نيويورك كل شهر، وما يساوي عدد سكان دولة المكسيك كل عام، وما يساوي عدد سكان الهند كل عقد من الزمان، غير أن معدل النمو يتباطأ، خاصة أيضا، إذا علمنا أن فترة الألفية الثالثة حاضرا ومستقبلا تشهد التمير الهادئ لآليات وأدوات العولمة (la mondialisation) ، وكأني بما تدس "السم في العسل" هـ وها هي تناقضات "العولمة (la mondialisation) المتوحشة" تظهر سلباتها في "منتدى دافوس" ومؤتمر سياتل"، وتحولت مدينة "سياتل" إلى ساحة قتال حقيقي، حيث وصل عدد المتظاهرين إلى نحو مائة ألف متظاهر، مما اضطر السلطات الأمريكية إلى الإعلان عن "حالة الطوارئ"؟!.

إن التحولات إذن جذرية، وخلال العقد المقبل من المنتظر أن تضيق كل من الصين والهند لكوكبنا نحو عشرة أمثال الزيادة البشرية في الولايات المتحدة، لكن

الضغوط على العالم الطبيعي الذي سيتسبب فيه الأمريكيون الجدد سوف يتجاوز ما يتسبب فيه الصينيون والهنود مجتمعين. ومن المنتظران يزيد ما يتسبب فيه (57,5) مليون نسمة يمثلون الزيادة في الشمال من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري عما تتسبب الزيادة السكانية في الجنوب التي من المتوقع أن تبلغ نحو (900) مليون نسمة، وهو رقم صاروخي بكل المقاييس!!.

عبد القادر رزيق المخادمي

باش جراح (الجزائر): 1425هـ = 2004م

مدخل عام

يشهد العالم راهنينا ارتفاعا في خطه البياني حول ظاهرة النمو الديموغرافي (la croissance démographique) ، ويخطيء من يظن أن هذه الظاهرة محصورة في دول العالم الثالث (le tiers monde) أو ما اصطلح عليه تهابا بالدول النامية (les pays en voie de développement) مع الإقرار أن الدول النامية (les pays en voie de développement) تحتل الصدارة، لكن هذه الظاهرة بالكاد لاتسلم منها أية دولة من دول العالم مهما تفننت في ضبط وتنظيم السكان، ومهما فسرت كل دولة هذه الظاهرة فإن التزايد السكاني سيبقى إحدى العوامل المخيفة التي تخشاها الأمم وتحسب لها الهيئات السياسية ألف حساب لعلاقتها بالجانب التنموي وأثر ذلك على حياة المجتمع في شتى مناحي الحياة.

وبنظرة هادئة على خريطة العالم السكانية يتبين لنا جليا أن كوكبنا مقبل على وضع ديموغرافي رهيب قد تكون له نهاية البشرية من جراء العلوم الدقيقة في عالم التكنولوجيا في قادم السنوات. وهذا باستعمال هذه التكنولوجيا بصورة مدمرة، وذلك إبادة الجماعات البشرية بحجة البحث عن مناطق الحياة.

لقد شهد كوكبنا الأرضي، عبر حقب مضت تطورا في عدد السكان منذ أقل من (175) سنة مضت حوالي (100) مليون نسمة، وفي سنة (1930م) قفز هذا العدد إلى (2000) مليون نسمة ليصل في سنة (1960م) إلى (3000) مليون نسمة، ثم يقفز من جديد إلى حوالي (4000) مليون نسمة في سنة (1976م) ، أي أن عدد سكان العالم قد زاد بحوالي (300) مليون نسمة ثم زاد بحوالي (700)

مليون نسمة في الـ (200) سنة التالية، وفي خلال الفترة الممتدة ما بين (1800م-1930م) زاد عدد سكان العالم بـ (1000) مليون نسمة، ثم تزايد سكان العالم خلال الفترة الممتدة ما بين (1930م-1960م) بـ (1000) مليون نسمة، ليقفز عدد سكان العالم بعدئذ إلى (1000) مليون نسمة في حوالي (15) سنة فقط أي بعد سنة (1960م).

ويقدر الخبراء أن عدد سكان العالم قبل استقرار الجنس البشري في الزراعة أي منذ حوالي (8000) سنة مضت كان لا يزيد عن (10) ملايين نسمة بأي حال من الأحوال بل لعله كان أقرب إلى (5) ملايين نسمة فحسب.

فقد ترتب على ظاهرة النمو الديموغرافي (la croissance démographique) - الذي لم تشهده الأرض من قبل - عدة مشاكل بات من الصعب على الم، لكن إيجاد الحل الدائم والناجع لها خاصة إذا علمنا أن رقعة الأرض الزراعية في انحسار دائم بفعل ظاهرة التصحر والجفاف وعوامل التعرية وكذلك محدودية حجم المواد الأولية (les matières premières) الباطنية. وقد برزت عدة نظريات ومحاولات من طرف المهتمين بهذه الظاهرة وتقدم اقتراحات وصيغ عملية من شأنها أن تخفف من حدة هذا النمو المتزايد، لكن دون جدوى ولم تبلغ الهدف المنشود، بل تفاقم الأمر وزاد سوءا.

وقد اختلفت رؤى الباحثين حول التوزيع السكاني وإتجاهاته المتوقعة وبرز نتيجة ذلك إتجاهان:¹

¹ الشعب (صحيفة جزائرية)، العدد 30378، مايو سنة 1978.

- الأول: ينظر إلى الكثافة السكانية (la densité de la population) باعتبارها معرقلا للتنمية الاقتصادية، وقد دافع مالتوس (MALTUS) عن هذا الاتجاه في مقال له نشره في سنة (1798م) ، يرى فيه أن هناك تناسب عكسي بين تكاثر السكان، وتزايد الإنتاج، وتوفر الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وحسب رأيه كلما تضاعف عدد السكان تناقصت نتائج الجهود المبذولة لترقية المجتمع وتطويره وقد أخذت بهذا الرأي بعض الدول النامية (les pays en voie de développement) في إفريقيا وآسيا، وحتى بعض الهيئات الدولية المعنية بشؤون العالم الثالث (le tiers monde).

- أما الاتجاه الثاني فيعتبر الكثافة السكانية (la densité de la population) ثروة وأساس كل الثروات الأخرى، ينبغي الحرص عليها ومضاعفة كمها والعناية بكيفية، واعتبار الوجود الحضاري للأمة يتوقف إلى حد بعيد على طاقتها السكانية، ففضلا عن حضورها السياسي البشري الذي يزداد قوة وهيبة كلما أمكن التحكم في تنظيمه ورسم الأهداف الطموحة له، يمكن أن تلعب هذه الدولة دورا قياديا على مستوى جهوي أو قاري وهذا لن يتم إلا إذا توافرت الكثافة السكانية (la densité de la population) التي تسمح بذلك.

وكلنا يعلم أن أثقل بقعة في العالم اكتظاظا بالسكان هي جنوب شرق آسيا بلا منازع، تنال منه جمهورية الصين الشعبية الصدارة، ويناهز سكان الصين مايقرب (900) مليون نسمة، جلهم يتجمعون على ضفاف الأنهار.

في مقابل الصين نجد اليابان الذي هو عبارة عن أرخبيل من الجزر تغلب عليه صفة الارتفاعات، ويعيش على مساحة اليابان حوالي (120) مليون نسمة يحترفون بحرف الصناعة والصيد البحري ثم الزراعة والمهن الحرة، علما أن مساحة اليابان لاتتجاوز الـ (372,154 كلم²) بالمقارنة مع مساحة الجزائر (2381000 كلم²).

إن هذين العملاقين لاينظران إلى التزايد السكاني نظرة تشاؤم وخطر بل إنهما يريان ذلك من الأمور البسيطة والطبيعية بشرط أن تسخر الزيادة هذه لاستغلال الثروات الجوفية وتسوية الجبال وتدرجها وتحويلها إلى سهول زراعية ومد شبكات المياه وتنظيم الري.

ومن خلال استقراءنا للتاريخ- في فترات متفاوتة - نرى كيف أن شعوبا صغيرة العدد واجهت تهديدا متكررا بالغزو الإبادي من طرف قوى أجنبية متربصة بها، أو واجهت مشكلة التناقص التلقائي الذي يؤدي إلى نفس النتيجة، وبالتالي، ليس غريبا أن تلجأ بلدانا صغيرة المساحة قليلة الموارد الطبيعية بكل الوسائل المتاحة على تنمية كثافته السكانية، وهي تتبع عن كذب ما يحدث من اختلال بينها وبين جيرانها كما هو الحال بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهي بلدان لاتتجاوز مساحتها ومواردها الطبيعية مجتمعة الجزيرة العربية والسودان.

إن النظرية المalthوسية التي أعجب بها البعض لم تطبق أبدا في البلدان التي نشأت فيها، والدليل على ذلك أن أوروبا قد عرفت انفجارا سكانيا لم يسبق له مثيل خلال القرن التاسع عشر مما جعلها تدفع لتوسيع مجالها الحيوي وخوض حروب

طاحنة للاستيلاء على مساحات شاسعة والاستيطان فيها، وبالتالي، فالمالتوسية من هذه الزاوية تعتبر الوجه الثاني لمبدأ العرض والطلب عند (آدم سميث A. SMITH) ، فقد أدى ظهور الصناعة وتمرکزها في المدن إلى تجمع حشود كبيرة من العمال، أصبحوا بمرور الأيام يمثلون قوة سياسية واقتصادية تهدد طبقة الرفاه التي تختمس بالقلاع وتستغل العبيد وتهدد كذلك الرجوازية الناشئة التي تنظر إلى العمال باعتبارهم أفواها شرهة تستهلك الدخل الوطني، وأن تزايدها المستمر قد يؤدي إلى انقلاب في التنظيم الاجتماعي السائد وهو ما كاد يحدث في (كميون باريس) وما وقع فعلا لروسيا القيصرية.¹

إن تزايد سكان كوكبنا اليوم ليلا ونهارا، شتاء وصيفا، ربيعا وخريفا، بمعدل شخص واحد كل ثانية (والآن ثلاثة بالثانية) يتطلب منا اطعامهم جميعا. نحن نعيش اليوم في ساعات حاسمة من ساعات الإنسانية، في ساعة الصراع بين الخبز والذهب. فالخبز يرمز إلى الطمأنينة والأمن للجميع، وفي الوقت نفسه، يرمز الذهب إلى المضاربة والخصام والحروب، وليس لنا هامش في اختيار الطريق. فإما أن ننقذ العالم بتوفير الخبز لهم جميعا، وإما سنموت تحت الذهب الذي جمع على حساب جوع ثلثي عدد إخواننا في الإنسانية.

¹الجيل، العدد 5 مايو سنة 1986م، نيقوسيا، قبرص.